

كلمة تونس خلال النقاش العام للمنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية

نيويورك 19 ماي 2022

السيد الرئيس،

تثمن تونس عقد "المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية" وتجدد حرصها على المضي قدما في تنفيذ العهد العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظاميّة.

وباعتبار ما توليه من أهمية لمسألة الهجرة، انخرطت تونس في مسار إعداد العهد العالمي للهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية من خلال تنظيم استشارة وطنية في ماي 2018 وحوار غير رسمي في جويلية 2018 بمشاركة 17 دولة وممثلين عن البرلمان الإفريقي والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني.

كما تحرص على تنفيذ الاتّفاق من خلال تعيين نقطتي اتّصال ممثّلتين في وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وقامت بإعداد تقرير وطني طوعي بمشاركة كافة الأطراف المعنية حول ما حقّقتة من تقدّم في المجالات ذات الصلة بـ 13 هدفا، وكانت من ضمن الدول الخمس الأوائل التي قدّمت تقريرها في سبتمبر 2020، والذي بادرت بتحيينه بإضافة الأهداف العشرة المتبقية.

وباعتبار أنّ تونس بلد مصدر وعبور ومقصد للهجرة، ومن منطلق حرصها على متابعة تنفيذ العهد العالمي، خصّصت في إطار هذا المسار فريق عمل مكلف بتيسير هذه العملية على المستوى الوطني وتأمين التنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة، مع إيلاء أهمية خاصّة لحماية حقوق الأطفال المهاجرين والمعاملة العادلة للمرأة المهاجرة.

وفي نفس السياق، اتّخذت تونس جملة من الإجراءات والمبادرات من ذلك:

- إدراج محور الهجرة ضمن مخططات التنمية، حيث تمّ إحداث لجنة قطاعية للهجرة والتونسيين بالخارج في إطار المخطّط الثلاثي للتنمية 2023 – 2025.

- إعداد مشروع استراتيجية وطنية في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج ومشروع استراتيجية وطنية للتشغيل ومشروع استراتيجية وطنية للمبادرة الخاصة تهدف إلى تقليص العوامل الهيكلية السلبية التي من شأنها أن تدفع الأشخاص إلى مغادرة بلدهم الأصلي.
- إحداث المرصد الوطني للهجرة سنة 2014 وإجراء المسح الميداني حول الهجرة "Tunisia Hims" لإرساء آلية أساسية لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ودراسة أشكال الهجرة الدولية وأسبابها.
- وبالتوازي مع ذلك، تواصل تونس جهودها لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة، بما من شأنه المساهمة في معالجة العوامل الجذرية التي تدفع الأشخاص للهجرة والهجرة غير النظامية.

السيد الرئيس،

- تحرص تونس على تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى:
- اعتماد محور الهجرة والتنقل ضمن أولويات التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج التعاون بين الجانبين للفترة 2021-2027.
 - تضمين الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الهجرة أحكاما تتعلق بالنهوض ببرامج التنمية المتضامنة.
 - المصادقة على ما لا يقل عن 65 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية.
 - إقرار مبدأ عدم التمييز والمساواة في الحقوق لجميع العمال، تونسيين كانوا أم مهاجرين، في قانون الشغل التونسي.
 - إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
 - تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.

- المصادقة على الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتّصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وخاصة الاتفاقية الأُممية لمكافحة الجريمة المنظّمة وبرتوكولها الاختياري لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال.

وإلى جانب هذه التدابير المنسجمة مع أهداف العهد العالمي، تعمل الجهات الحكومية التونسية بالتعاون مع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني على تنفيذ عدد من الأولويات على غرار استكمال إرساء نظام معلوماتي مندمج ومتكامل في مجال الهجرة، وإبرام اتفاقيات جديدة في مجال الضمان الاجتماعي، والحد من الهجرة غير المنظمة وانعكاساتها السلبية، وتعزيز التّخطيط الاستراتيجي في مجال الهجرة.

وفي الختام، يودّ وفد بلادي الإشادة خاصّة في سياق نقاشاتنا بشأن الهجرة بجهود منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدوليّة المعنيّة بشؤون الهجرة، ولاسيما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وشكراً.